

تقرير اجتماع الفريق العامل المعني بالتمويل المستدام

١- عقد الفريق العامل المعني بالتمويل المستدام اجتماعه الثاني بصورة افتراضية من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٢١، وترأسه السيد بيورن كرومل من ألمانيا وكان نواب الرئيس هم: السيد إدريسو ياكوبو من غانا، والسيد راؤول فارغاس خواريز من المكسيك، والسيدة منى مشارك الحديجي من تونس، والسيدة موتيا حسن من إندونيسيا، والسيدة برونوين فيلد من أستراليا. وحضر الدورة ٩٥ دولة عضواً.

٢- واتفق الفريق العامل على العودة إلى المناقشة بشأن بلورة نهج بنيوي رفيع المستوى لتحديد المهام الأساسية لمنظمة الصحة العالمية التي ينبغي تمويلها على نحو مستدام. وبدأت المناقشة بالنظر في التحديات الراهنة والمنظور الأوسع نطاقاً. وفي هذا الصدد، قدم رئيس لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة عرضاً لرؤى شخصية.

٣- وفي ما يلي الملاحظات/التوصيات الرئيسية الخمس الواردة في العرض الذي قدمه رئيس اللجنة: (١) أن الفصل بين القرارات الاستراتيجية والمالية المتعلقة بالموارد قد يطرح تحديات في مجال المواءمة؛ (٢) قد لا تكون المساهمة في ميزانية المنظمة لكل مواطن في العالم (٠,٣٩ دولار أمريكي) كافية؛ (٣) تشهد الاشتراكات المقدرّة كنسبة من إجمالي إيرادات المنظمة اتجاهاً متراجعاً وينبغي عكس هذا الاتجاه من خلال إحداث زيادة كبيرة في الاشتراكات المقدرّة؛ (٤) ينبغي النظر في إدخال زيادة سنوية في الاشتراكات المقدرّة تماشياً مع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي العالمي في السنة السابقة؛ (٥) ينبغي تمويل بعض بنود الإنفاق الرئيسية للمنظمة تمويلاً مستداماً.

٤- وقد أثار العرض الذي قدمه رئيس اللجنة مناقشة مستفيضة. وتضمن أحد المواضيع الرئيسية التي طُرحت طلباً إلى رئيس اللجنة لعرض الخيارات الممكنة لمعالجة الملاحظات/التوصيات الرئيسية الخمس وعلاقتها بتحديد أولويات المنظمة. واستجابة لهذا الطلب، قدم رئيس اللجنة شرحاً إضافياً يستند إلى ثلاثة أنواع من خصائص التمويل: (١) ينبغي أن تشكل الاشتراكات المقدرّة النسبة الأكبر من إيرادات المنظمة وأن تكون مرتبطة باتجاهات الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛ (٢) ينبغي أن يكون هناك شكل جديد إضافي من التمويل المستدام (شكل من المساهمة بين الاشتراكات المقدرّة والمساهمات الطوعية)؛ (٣) ينبغي أن تقتصر المساهمات الطوعية على نسبة أقل من إيرادات المنظمة. وأوضح رئيس اللجنة أن مثل هذا الحل سيساعد على تمويل المنظمة بشكل مستدام، ويقلل الاعتماد على المساهمات الطوعية، ويعالج بعض أوجه القصور. واقترح رئيس اللجنة أيضاً، فيما يتعلق بتحديد الأولويات، أن تتضمن كل مبادرة تاريخ انتهاء وتقديراً للتكاليف ذات الصلة، وينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في تحديد مواعيد لانقضاء المبادرات المحددة، حسب الاقتضاء. وشدد رئيس اللجنة على أن منظمة الصحة العالمية هي إحدى المنظمات الأكثر شفافية التي عمل معها، حيث تُتاح البيانات والمعلومات بسهولة وعلناً؛ مضيفاً أن المجال الذي تحتاج فيه المنظمة إلى تحسين هو تقديم تقارير أكثر إيجازاً إلى الأجهزة الرئاسية. وفي سياق الكفاءات، أكد رئيس اللجنة أن المنظمة تدار بكفاءة حسب خبرة اللجنة. ومع ذلك، هناك "جيوب من أوجه القصور"، على سبيل المثال عندما يتعلق الأمر بإدارة الجوائز وإبلاغ الجهات المانحة، وهي ناجمة عن العدد الكبير من الجوائز الصغيرة والمحددة التي تنطوي على متطلبات إبلاغ غير نموذجية. وأعرب الفريق العامل عن تقديره للعرض والمناقشة اللاحقة.

٥- ثم قدم ممثلون لتحالف اللقاحات (غافي) والصندوق العالمي لمكافحة الأيدز والسل والملاريا عروضاً عن نماذج التمويل الخاصة بكل منهما. وبرزت أثناء المناقشة عدة مواضيع بشأن ما يلي: (١) اختلاف الولايات (والنطاق الأضيق لتركيزها) وهياكل الحوكمة لكل من تحالف غافي والصندوق العالمي مقارنة بالمنظمة، وأثر ذلك على التمويل؛ (٢) التعاون بين التحالف والصندوق العالمي ومنظمة الصحة العالمية عموماً وعلى الصعيد الوطني؛ (٣) الميزة النسبية للمنظمة مقارنة بالجهات الفاعلة الصحية العالمية الأخرى؛ (٤) السياسات المتعلقة بتلقي الأموال غير المخصصة.

٦- وخلال المناقشة، أوضح ممثل تحالف غافي أن ضمان تقديم دراسة جدوى متينة وإبلاغ المانحين بالنتائج بفعالية يُسهم في تلقي التحالف أموالاً غير مخصصة. ومن جهته اقترح ممثل الصندوق العالمي أن اعتماد نهج مشترك اشتمل على تولي دور القيادة الجريئة على الساحة العالمية ونشطاء المجتمع المدني الأقوياء، هو ما حوّل فكرة الصندوق العالمي في البداية إلى حقيقة واقعة. وأشار إلى أن من بين العوامل الحاسمة لنجاح تمويل الوكالتين طبيعة ولايتهما، ومبررات الاستثمار القوية المعتمدة من كبار الخبراء، وأنشطة الدعوة الواسعة النطاق، والتزام الجهات المضيفة بفعاليات تجديد الموارد، وجهود الاتصال المكرسة. وشدد الكيانان على أهمية التمويل الطويل الأجل والقابل للتنبؤ والمرن كشرط مسبق لقدرتهما على تنفيذ خططهما الاستراتيجية وأوضح أن ذلك كان التوقع منذ البداية، رغم إشارة تحالف غافي إلى مواجهته تحديات في تأمين تمويل يمكن التنبؤ به خلال السنوات العشر الأولى. وتسمح دورات تجديد الموارد هذه بالتمويل الطويل الأجل الذي يكاد يكون غير مخصص بالمرة، كما تتيح منبراً للمفاوضات مع المانحين، وتدعم التخطيط القطري. وتم التنويه بالمنظمة كشريك حاسم لتحالف غافي والصندوق العالمي ("لا يمكننا العمل من دون منظمة الصحة العالمية") نظراً لحضورها القطري وأدوارها المعيارية والتنظيمية. وأعرب الفريق العامل عن تقديره لهذين العرضين.

٧- واستجابة لطلبات الحصول على معلومات إضافية خلال الاجتماع الأول للفريق العامل، قدمت الأمانة عروضاً عن: (١) أنواع تمويل الميزانية البرمجية للمنظمة؛ (٢) تكاليف دعم البرامج؛ (٣) تقدير تكاليف المقررات الإجرائية والقرارات الصادرة عن الأجهزة الرئاسية. ولخصت هذه العروض محتويات ثلاث وثائق أعدتها الأمانة قبل انعقاد الاجتماع الثاني للفريق العامل^١. وأعرب عدد من أعضاء الفريق العامل عن تقديرهم للأمانة على العروض والوثائق المصاحبة لها.

٨- وخلال المناقشة المتعلقة بأنواع تمويل الميزانية البرمجية للمنظمة، أوضح أن الأموال المحددة الأغراض بصرامة ترتبط بزيادة المتطلبات من الوقت والقدرات لجمع الأموال وإدارتها والإبلاغ عنها. ومع ما يقرب من ٣٠٠٠ منحة نشطة في المنظمة، ٨٠ في المائة منها عبارة عن مساهمات طوعية محددة الغرض ولها تواريخ بدء وانتهاء مختلفة ومتطلبات إبلاغ محددة، فإن العبء الإداري يكون مرتفعاً ويسهم في "جيوب عدم الكفاءة".

٩- وخلال المناقشة المتعلقة بتكاليف دعم البرامج، قُدمت توضيحات بشأن مستوى هذه التكاليف مقارنةً بالمساهمات الطوعية المتزايدة. وأوضح أن نسبة كبيرة من المساهمات الطوعية في الثنائية ٢٠٢٠-٢٠٢١ تشمل أموالاً لحالات الطوارئ، والتي تتسم بتدني معدل تكاليف دعم برامجها إلى ٧٪ مقارنة بالمعدل القياسي البالغ ١٣٪. وتواصل الأمانة جهودها الرامية إلى زيادة تكاليف دعم البرامج إلى الحد الأقصى والحد من عدد استثناءات تكاليف دعم البرامج. وتتوجه الاستثناءات الرئيسية للمعدل القياسي لتكاليف دعم البرامج إما للجهات المانحة المؤسسية (ومن بينها المفوضية الأوروبية وتحالف غافي والصندوق العالمي والأمم المتحدة) أو حسب

١ الوثائق EB/WGSF/2/3 (نظرة على مختلف أنواع التمويل ومستوياتها والجهات المساهمة بها في منظمة الصحة العالمية)، EB/WGSF/2/4 (حوكمة منظمة الصحة العالمية: حساب تكاليف المقررات الإجرائية والقرارات وعلاقتها بالميزانية البرمجية وتمويلها)، و EB/WGSF/2/5 (آليات منظمة الصحة العالمية لاسترداد التكاليف: تكاليف دعم البرامج).

النشاط (بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بالاستجابة لحالات الطوارئ واستئصال شلل الأطفال). وفي الوقت الراهن، لا تكفي تكاليف دعم البرامج لتغطية جميع الوظائف التمكينية للمنظمة، مما يستدعي من أمانة المنظمة استخدام الاشتراكات المقدّرة لتغطية فجوات التمويل. ومن الاعتبارات الشاملة أيضاً أن جميع المساهمات الطوعية المخصصة لبرامج محددة ينبغي أن تغطي كامل تكاليف الأنشطة المضطلع بها.

١٠- وخلال المناقشة بشأن تقدير التكاليف التي تنطوي عليها المقررات الإجرائية والقرارات الصادرة عن الأجهزة الرئاسية، أقر الفريق العامل بوجود عدة شواغل يتعين على الدول الأعضاء تناولها، بما في ذلك النظر في الانعكاسات الحقيقية للمقررات الإجرائية أو القرارات على الميزانية والموارد والآثار المترتبة على عملية تقدير التكاليف. ولذلك ينبغي تشجيع الدول الأعضاء على إيلاء الاعتبار الواجب لجوانب التنفيذ العملية عند اعتماد القرارات والمقررات الإجرائية. إضافة إلى ذلك، أشير إلى أن عدداً كبيراً من المقررات الإجرائية والقرارات يجري اتخاذها كل عام. وبناءً على ذلك، أعيد التأكيد على أن جميع المقررات الإجرائية والقرارات ينبغي أن تقترن ببيان التكاليف المرتبطة بها منذ البداية، مع إدراج تاريخ محدد لانتهاء المبادرات الواردة فيها ("الانقضاء التدريجي"). ودارت مناقشة حول كيفية ضمان إدراج هذه المقررات الإجرائية والقرارات ضمن خطط الميزانية البرمجية المعتمدة. واعتُرف بأن هذه المسألة تتعلق بالحوكمة وتتجاوز نطاق التمويل المستدام وحده، مع التسليم أيضاً بضرورة توفير تمويل مرن ويمكن التنبؤ به بما فيه الكفاية لتتسنى معالجة المسائل المثارة. وبصورة أعم، أقر الفريق العامل بأن الاجتماع أثار عدداً من المقترحات المثيرة للاهتمام خارج نطاق ولايته، واقترحت بعض الدول الأعضاء أن من المجدي النظر في تلك الأفكار ضمن إطار الأجهزة الرئاسية.

١١- وأعرب الفريق العامل أيضاً عن الحاجة إلى التوصل لفهم أفضل لمبادرات الأمانة والاطلاع على تكاليفها مقدماً، وذكر بضرورة إبلاغ الدول الأعضاء والتشاور معها توجيهاً للشفافية والاكتمال.

١٢- وعرض مديراً إدارتين للمنظمة وصفاً للعلاقات الوثيقة بين المنظمة وكل من تحالف غافي والصندوق العالمي، على التوالي. وجرى التشديد على أن كلا من تحالف غافي والصندوق العالمي يعتمدان على منظمة الصحة العالمية في أدوارها المعيارية والتنظيمية ودورها كشريك منفذ/ شريك في المساعدة التقنية يحظى بحضور قطري واسع. وتجدر الإشارة إلى أن هذه العلاقات التقنية هي علاقات راسخة وأن المنظمة تعتبر شريكاً فائق الأهمية وعالي المردودية بالنسبة للصندوق العالمي وتحالف غافي في مجال التقييمات الخارجية. غير أنه تم تسليط الضوء على بعض التحديات، ومن بينها: (١) التكاليف الباهظة للمعاملات بالنسبة للمنظمة (بما في ذلك الموارد البشرية والاستثمارات الزمنية والتأخير في تلقي التمويل) المرتبطة بطرق العمل الحالية؛ (٢) القيود المفروضة على مرونة الأموال التي تمر عبرها إلى منظمة الصحة العالمية، مع ارتفاع مستويات تخصيصها لأغراض محددة؛ (٣) الدور المزدوج للمنظمة كعضو في مجلس إدارة هذه الكيانات وكطرف مستفيد من التمويل. وبشكل أعم، أوضح المديران أيضاً التحديات التي تواجه إدارة العمليات اليومية في برامج كل منهما، حيث تأتي أغلبية كبيرة من تمويلهما من مساهمات محددة الغرض يتم تقاسمها على مستويات المنظمة الثلاثة. وقد أكدت هذه الأفكار على التحديات التي تواجهها العديد من البرامج التقنية للمنظمة التي لا تتمتع بالمرونة اللازمة للتكيف مع الأولويات الجديدة أو بالقدرة على التنبؤ للتخطيط على المدى الطويل، وذلك بسبب الاعتماد الكبير على التمويل المحدد الأغراض.

١٣- وتطرق الفريق العامل بعد ذلك إلى الآليات الحكومية القائمة التي تسمح لبعض الدول الأعضاء بتوفير تمويل مرن طويل الأجل لجهات فاعلة أخرى في مجال الصحة العالمية. وخلال المناقشة، برز موضوع مشترك حيث أوضح العديد من الدول الأعضاء أن جهات فاعلة صحية عالمية أخرى (بما فيها تحالف غافي والصندوق العالمي) تحصل على تمويل متعدد السنوات لأن نطاق تركيز عملها أضيق بكثير من نطاق تركيز عمل المنظمة. إضافة إلى ذلك، فإن بعض هذه الجهات الفاعلة الأخرى تحقق آثاراً على مدى فترات زمنية أقصر، وبالتالي فإن

نتائجها ملموسة أكثر بسبب ولاياتها. كما لوحظ أن هياكل إدارة التحالف والصندوق العالمي تخضع لتأثير أكبر من جانب المانحين بشأن كيفية تخصيص الأموال، بخلاف هيكل إدارة المنظمة. وأكدت عدة دول أعضاء أنها تخصص تمويلاً يعزز السياسات والاستراتيجيات والأولويات الصحية الوطنية ويتسق معها. وأوضحت أن تمويل المنظمة يتبع في كثير من الأحيان مبادئ مماثلة. وفي حين أعربت بعض الدول الأعضاء عن اهتمامها باستكشاف نموذج لتجديد موارد المنظمة، رأيت دول أعضاء أخرى أن تطبيق مثل هذا النموذج لن يكون ممكناً بالنسبة للمنظمة، كونها وكالة تابعة للأمم المتحدة.

١٤- وكان هناك توافق واسع في آراء الفريق العامل على أن المنظمة تؤدي دوراً حاسماً بين الجهات الفاعلة في مجال الصحة العالمية، مع تسليط الضوء على حضورها القطري الواسع وخبرتها التقنية وعملها المعياري. ومع ذلك، فقد لا تكون الرؤية واضحة أحياناً فيما يتعلق بالنتائج والأثر. ففي هذا الصدد، لم تتمكن المنظمة دوماً من توضيح دورها الأساسي على نحو يُظهر بوضوح قيمتها مقارنةً بالجهات الفاعلة الصحية العالمية الأخرى. وسلّم الفريق العامل بأن تقدماً كبيراً قد أُحرز في هذا الصدد خلال السنوات الأخيرة، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من العمل لإظهار كيف يؤثر العمل التقني على جميع مستويات المنظمة الثلاثة على الحصائل العالمية. ورحبت الأمانة بالتعليقات الصريحة للدول الأعضاء مؤكدة أن هذه المسألة تحظى باهتمام كبير. وسلّطت الضوء على أن تقرير المنظمة عن النتائج في منتصف المدة ٢٠٢٠-٢٠٢١ متاح عبر صفحة مخصصة على الموقع الإلكتروني للمنظمة، وأن ثمة أنشطة ابتكارية جارية لتحسين توضيح النتائج والأثر في جمعية الصحة العالمية الرابعة والسبعين.

١٥- واتفق الفريق العامل على العودة إلى مناقشة خيارات بلورة نهج بنيوي رفيع المستوى لتحديد المهام الأساسية لمنظمة الصحة العالمية التي ينبغي تمويلها على نحو مستدام. وقدمت الأمانة عرضاً عن خمسة نهج رئيسية، أبرزت فيه التكاليف التقديرية الإجمالية (غير المفصلة) وتناولت بالتفصيل المعلومات المقدمة في الاجتماع الأول للفريق العامل. وتم تسليط الضوء على الإنصاف في سياق تخصيص الأموال، وأشارت الأمانة إلى إمكانية إدراج الإنصاف في تعريف التمويل المستدام. ثم نوقش كل نهج بمزيد من التفصيل، الواحد تلو الآخر، وأدلى الفريق العامل بالملاحظات التالية:

- النهج ١ - اعتبار القطاع الأساسي بأكمله ممثلاً للعمل الأساسي لمنظمة الصحة العالمية وتمويله بشكل مستدام: نوهت عدة دول أعضاء بالنهج ١ لما يقيمه من روابط ببرنامج العمل العام للمنظمة ودستورها باعتباره نهجاً طموحاً وتطلعياً، واقترحت أن ينظر إليه على أنه الهدف الأسمى الذي ينبغي السعي لتحقيقه. غير أنها اعتبرت أن من الصعب تحقيقه كهدف قصير الأجل. واقترحت بعض الدول الأعضاء لتحقيق هذا الهدف إمكانية إحداث زيادات تدريجية في مستوى التمويل المستدام من خلال الاشتراكات المقدّرة وزيادة مرونة المساهمات الطوعية والقدرة على التنبؤ بها على مدى فترة زمنية متفق عليها. ودعي الفريق العامل إلى أن يأخذ في الاعتبار أن هذا النهج وإن كان يبدو طموحاً جداً، فإن الدول الأعضاء قد وافقت بالفعل على الميزانية الأساسية بهذا الحجم وتتوقع من الأمانة العامة تنفيذها على هذا النحو.

- النهج ٢ أ - تعريف المهام الست الأساسية للمنظمة بوصفها المهام الأساسية التي تتطلب مصدراً تمويلياً مستداماً: دعي الفريق العامل إلى النظر في كيفية مقارنة تحديد الأولويات. ولوحظ أثناء المناقشة أن هذا النهج لا يزال واسعاً جداً ويشبه النهج ١ إلى حد كبير من الناحية العملية.

- النهج ٢ ب - تحديد المهام الأساسية على أساس محتواها أو غرضها: أعرب عدد من الدول الأعضاء خلال المناقشة عن اهتمامها باستكشاف النهج ٢ باعتباره النهج المفضل لديها. وأشار إلى أنه يمكن كذلك زيادة استكشاف نهج مختلط يجمع بين جوانب من النهج الأخرى والنهج ٢ ب.

وأكدت الأمانة أن قائمة النهج المعروضة هي مجرد أمثلة ولم تتضمن عناصر معينة لبرنامج العمل العام مثل القيادة والدعم القطري، والأمراض غير السارية، والأمراض السارية، ومعالجة المحددات الاجتماعية للصحة. ودعي الفريق العامل إلى تقديم مزيد من التوجيه للأمانة بشأن ما ينبغي إدراجه في قائمة المهام الأساسية لتيسير تناولها بمزيد من التفصيل وتقدير تكاليفها.

• النهج ٣ - تحديد المهام الأساسية استناداً إلى المبادئ التي وضعها الفريق العامل: أوضحت الأمانة أن هذا النهج ليس نهجاً قائماً بذاته، بل يمكن استخدامه بالاقتران مع نهج آخر لتحديد مبادئ يمكن الاستناد إليها في تحديد الأولويات.

• النهج ٤ - استخدام نهج عددي لتحديد عتبة حرجة للتمويل المستدام: نوقشت ثلاثة أنواع من النهج العددية. ويفترض النهج ٤ أن كل حصيلة ينبغي تمويلها على نحو مستدام بنسبة مئوية معينة، واستخدمت نسبة ٥٠٪ لأغراض توضيحية. ولا يأخذ هذا النهج في الحسبان أن بعض المجالات المحددة (١) تعتمد اعتماداً كاملاً على التمويل المرن (٢) ينبغي ألا تعتمد في جوهرها على أي رأس مال استثماري، وبالتالي فإن نسبة ٥٠٪ هي نسبة منخفضة جداً في كلتا الحالتين، ويفتقر النهج بحد ذاته إلى ما يكفي من التفصيل. وأقر الفريق العامل بأن هذا النهج سيؤدي إلى تخصيص الأموال على نحو غير منصف عبر المكاتب الرئيسية إن لم تتم بلورته بصورة أدق. ويرمي النهج ٤ إلى إيجاد توازن يحد من الاعتماد المفرط على المساهمات الطوعية من الجهات المانحة الخمس الكبرى. وفي حين يعالج هذا النهج أحد التحديات الرئيسية المتعلقة بالاعتماد على المساهمات الطوعية المحددة الغرض، فإنه يفترض أن التمويل المحدد الغرض لا يطرأ عليه تغيير من ثنائية إلى أخرى. ويشير النهج ٤ ج إلى أن حصة التمويل المرن من إجمالي التمويل لحصيلة محددة تساوي مدى اعتماد تلك الحصيلة على التمويل المستدام. ويعدّ هذا النهج الخيار العددي الأكثر تعقيداً، وهو ما اعترف به كعيب محتمل بسبب صعوبة شرحه. بيد أنه لوحظ أن هذا النهج يمكن من تخصيص التمويل المستدام على نحو أكثر إنصافاً.

• النهج ٥ - ضمان أن تحظى كل حصيلة في كل مكتب رئيسي بتمويل كامل. أحد الافتراضات التي يقوم عليها هذا النهج هو أن أنماط المساهمات الطوعية المحددة الغرض لن تتغير. وأقر الفريق العامل ببعض مزايا هذا النهج، ولكن أثبتت عدة أسئلة بشأن مصادر التمويل المرن، وهو أمر يحتاج إلى تناوله بمزيد من التفصيل. وفي حين يساعد هذا الخيار المجالات التي تعاني من نقص التمويل، فإنه لن يعالج بعض التحديات التي أثارها الفريق العامل سابقاً، بما في ذلك استمرار الاعتماد على المساهمات الطوعية في تحقيق الحصائل المحددة التي تعتمد عليها حالياً. وعلاوة على ذلك، ستظل أوجه انعدام الكفاءة المتعلقة بارتفاع عدد المنح وما يرتبط بها من عبء الموارد البشرية اللازم لإدارة المنح وإبلاغ الجهات المانحة.

١٦- ويعد مناقشة جميع النهج، شدد الفريق العامل على الحاجة إلى مزيد من المعلومات عن كل نهج وتوضيح مفصل لعواقب كل منها. ورأى الفريق العامل أنه ينبغي التركيز في البداية على نهجين، بما في ذلك النهجان ١ و ٢، مع الإشارة إلى أن جميع النهج تظل مطروحة. ويظل الفريق العامل منفتحاً أمام مناقشة الخيارات الممكنة الأخرى للاضطلاع بولايته. وفيما يتعلق بالنهج ٢، أعيد التأكيد على أن اقترانه بنهج آخر مثل النهج ٣ أو ٤ أو ٥ يمكن أن يكون وسيلة لتحديد ملامح التمويل المستدام اللازم. ودُعي الفريق العامل إلى التفكير في قائمة المهام الأساسية المقدمة كمثال على النهج ٢ وتحديد البنود التي ينبغي إضافتها أو إزالتها. ومن المفهوم أن المهام المعيارية التي يشتمل عليها النهج ٢ تتضمن بعض جوانب الأمراض غير السارية، ولكن بعض الدول الأعضاء اقترحت إضافة الأمراض غير السارية والدعم القطري والمحددات الاجتماعية للصحة إلى القائمة.

١٧- وأشار الفريق العامل إلى أن الاعتراف بالدور المعياري للمنظمة وميزتها النسبية قياساً بالجهات الفاعلة الصحية العالمية الأخرى ينبغي أن يكون مبدأً أساسياً يستند إليه العمل في المستقبل. ودعي الفريق العامل إلى مواصلة التفكير فيما ينبغي إدراجه في قائمة المهام الأساسية التي ستناقش في اجتماعه المقبل (على سبيل المثال، تطبيق نهج عددية أخرى، مثل النهجين ٤ أو ٥ لتعديل حصص الموارد المخصصة للقطاع الأساسي تدريجياً بمرور الوقت).

١٨- واستعداداً للاجتماع الثالث للفريق العامل، طلب إلى الأمانة أن تواصل تحديد محتويات المهام المعيارية على نحو مفصل، بما في ذلك منافع الصحة العامة، ومحتويات المهام التي تعزز البحث والابتكار في مجال الصحة العالمية، ليتسنى احتمالاً تحديد نطاقها وإلى تقدير تكاليف النهج ٢ب. وطلب إلى الأمانة كذلك أن تضع قائمة بالمهام التي تشملها أو لا تشملها حالياً الصيغة الراهنة للنهج ٢ب.

١٩- واختم الفريق العامل مناقشته الموضوعية مشيراً إلى أنه سيجتمع مرة أخرى بعد جمعية الصحة العالمية الرابعة والسبعين.

= = =